الأمم المتحدة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

UNITED NATIONS
Economic and Social Commission
for Western Asia

NATIONS UNIES
Commission économique et sociale
pour l'Asie occidentale

كلمة خولة مطر

نائب الأمين التنفيذي لدعم البرامج

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

في

الجلسة الافتتاحية

للندوة الإقليمية للبرلمانيين حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية

بيت الأمم المتحدة، بيروت 8 – 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2017

أصحاب المعالي والسعادة ممثلي المجالس النيابية والاستشارية،

الزميلات والزملاء،

الحضور الكريم،

نجتمع اليوم ومنطقتنا العربية تمر بتحولات كبيرة و متسارعة حتى اصبح المواطن العربي يعيش حالة شديدة من القلق رغم انه ولسنوات عدة لم يشهد سوى كثير من الدمار و الاحتلال و النزاعات و الحروب و التشرد و اللجوء و حالات من الانتهاكات الشديدة لا دميته و لكرامته أيضا.

و رغم كل هذه الصورة التي تبدو سوداوية بعض الشيء الا ان العربي والعربية اليوم لا يملكون الا التسلح بالامل و العمل من أجل تنمية متكاملة وشاملة و مستدامة تخرج هذه المنطقة من هذا النفق الطويل و تضعها كما دول العالم ماضية بعزم نحو مشاركة واسعة لمواطنيها في صنع القرار و وضع الخطط التي تساهم في الحد من الفقر و العوز و البطالة و اللامساواة وبناء السلم الأهلي و السلام و الأمن و إحلال سيادة القانون.

السيدات و السادة،

لكل ذلك يبدو ان عليكم وانتم تجتمعون اليوم دورا كبيرا و قد يكون صعبا في اخذ زمام المبادرة للبدء في اطلاق حوار إقليمي شامل تشارك فيه مختلف فئات المجتمع ، دون عزلة او تهميش لاحد، لوضع تصور لمستقبل هذه المنطقة تكون التنمية الحقيقية و المستدامة عمادته.

حوار يشمل دور البرلمانات و المجالس الاستشارية العربية في رسم خطط التنمية الحقيقية والمضي قدما لتنفيذ ذاك البند من إعلان "تحويل عالمنا" والذي تضمن فقرات تؤكد دور البرلمانيين في تنفيذ خطة التنمية المستدامة للعام 2030 في المنطقة العربية و مراجعتها و متابعتها.

السيدات والسادة،

تؤكد خطة 2030 مفهوم التنمية بتشعب أبعاده وترابط محاوره، مفهوم يستلزم التعاونَ والتنسيقَ وتضافرَ الجهود بين مختلف الشركاء في ظل مؤسسات تحمي الانسان وكذلك كوكبنا الأرض ، وتكفل شروط الاستدامة. وقد بيَّنت التجربة أهميةَ الحكم الرشيد في سياق التنمية المستدامة، فلحظت الخطة في هدفها السادس عشر ضرورةَ بناء مؤسسات فعالة، خاضعة للمساءلة، شاملة للجميع. وأكدت على دور البرلمانات في تحقيق التنمية.

فلا تشريع ولا تمثيل ولا رقابة ولا مشاركة من دون برلمان فعال. وأنتم اليوم، كبرلمانيين، مطالبون بالمساهمة في دفع عجلة التنمية الشاملة والمستدامة عن طريق الحوار للوقوف على الحاجات لناخبيكم، وإيصال صوتهم إلى صانعي القرار، ومساءلة حكوماتكم، ومراقبة أدائها، وإقرار الاتفاقيات الدولية، واتفاقات التعاون الإقليمي، والسياسات والتشريعات الوطنية.

السيدات والسادة،

فيما يطالب مواطني دول منطقتنا العربية ببرلمانات و مجالس استشارية اكثر فعالية و قدرة على صنع القرار و الرقابة، الا اننا جميعا ندرك حجم التحديات التي تواجهونها و الصعوبات التي تحول دون تمكينكم من القيام بدوركم في التشريع والرقابة والمحاسبة.

وما يُفاقم هذه التحديات أزمةَ ثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة ومنها البرلمانات، في العديد من دول المنطقة. أزمة تحول دون التواصل بين البرلمان ومختلف أطياف المجتمع. وكثيراً ما يُستعاض عن بناء هذه الثقة بحلول مؤقتة تقوم على تقديم الخدمات، تستغرق الحيزَ الأكبر من عمل البرلمانيين ووقتهم، فينشغلون عن العمل البرلماني بتسهيل خدمات التعليم والصحة والتشغيل، في ظل محدودية قدرة الدولة على تأمين هذه الخدمات، وضعف أو غياب أجهزة التمثيل المحلي في العديد من بلدان المنطقة.

السيّدات والسادة،

الاخوات و الاخوة،

رغم الصعوبات، شهدنا في الأعوام الأخيرة تطورات ملحوظة واعدة. فقد عمدت دولٌ إلى تعديل دساتيرها أو صياغة دساتير جديدة، فأعطت البرلمان صلاحياتٍ أوسع؛ وقامت برلمانات بتحديث هيكلياتها وأنظمتها الداخلية، وعملت على تعزيز دورها في مساءلة الحكومات؛ وساهمت مجالس في درء النزاعات بتوفير مساحة للحوار بين مختلف الأطراف السياسية.

السيدات والسادة،

في هذه اللحظة المفصلية من تاريخ منطقتنا و من مسيرة التنمية الشاملة والمستدامة بها. ندرك ان عليكم وعلينا معا مسؤوليات كبيرة . فعلى الدول العربية، كغيرها من دول العالم، تحويل ما تعهّدت به في الإعلان إلى خطوات عملية، باعتماد آليات لتنسيق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة حسب الأولويات الوطنية والإقليمية، ورصد التقدم في تنفيذها. وتقع على عاتقكم، كممثلين للشعوب، مسؤولية المشاركة في هذا الجهد والعمل على إنجاحه، بحكم وظائفكم في التمثيل والتشريع والرقابة. وتقع على الحكومات مسؤولية إشراك المجالس النيابية والاستشارية في التخطيط والتنفيذ والتقييم، وفي إتاحة المعلومات وتنشيط الحوار والنقاش حول أولويات التنمية.

وكما التزمت دول العالم بخطة تتطلب الكثير من الموارد المالية والمعرفية ومن طاقات الابتكار، التزمت منظومة الأمم المتحدة بالعمل على دعم كل الجهود وتفعيل الشراكة والمشاركة على كل المستويات دون إغفال أحد. ولعل اجتماعَنا اليوم، وهو الأول من نوعه في المنطقة العربية، خير دليل على التزام منظومة الأمم المتحدة في المنطقة العربية، ممثلةً بالإسكوا وببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالعمل مع البرلمانات العربية على حشد ما تتطلبه هذه الخطة من طاقات وبيانات وخبرات.

نحن نقف على أعتاب مرحلة جديدة، وأمامنا فرص، إن استثمرناها، قد نستطيع السير بمنطقتنا وبلدانها إلى ما تنشده شعوبها من أمن وعدل وتنمية وعيش كريم. على هذا الأمل، أتمنى أن تصدر عن هذه الندوة البرلمانية الإقليمية مقترحاتٌ عملية تمهد الطريق نحو الانخراط الكامل والفعال للبرلمانات والبرلمانيين في مشروع عالمي لمستقبل من الاستقرار والامن والمواطنة والكرامة.

ختاما،

اتمنى لمداولاتكم و حواراتكم كل التوفيق في فتح افق جديد للأمل لأجيال قادمة من الشباب و الشابات العربيات فقد اوصدت في اوجههم الفرص و كثيرا ما تعطلت بهم السبل..

شكرا